الإعراب وأثره في توسيع المعنى

دراسة تطبيقية على آيات من القرآن الكريم السياقية

د. هادي أحمد فرحان الشجيري *

E.mail: hadiahmad71@hotmail.com

* قسم اللغة العربية – كلية التربية – الجامعة العراقية– بغداد – العراق

الإعراب وأثره في توسيع المعنى
دراسة تطبيقية على آيات من القرآن الكريم السياقية

د. هادي أحمد فرحان الشجيري

الملخص:

هذا البحث يبين التوسع في معنى التركيب الناتج عن اختلاف الوجود الإعرابية لبعض مفرداته، وقد تتبعت الآيات القرآنية في كتب إعراب القرآن الكريم، ثم استنبطت الآيات التي تحتمل توجيهات متعددة لبعض مفرداتها، ثم بينت أثر تلك الوجوه في توسيع المعنى.

ويهدف البحث إلى بيان أثر الإعراب في تعدد تفسير الآيات القرآنية، فعلى طلبة اللغة العربية أن يتبينوا منزلة العربية من معرفة أثرها في كتب التفسير وإعراب القرآن، فهي تمثل نماذج عملية لحياة اللغة العربية وأثرها في المجتمع بما تقدمه من تفسير لآيات الأحكام والعقائد، وفيها ردّ على القائلين بجمود الدراسات النحوية وتقادم عهدها، فعليهم أن يتوجهوا لهذه المصنفات، وأن يجردوا مباحث العربية منها وأن يعرضوها مع بيان أثرها بطريقة سهلة للقارئ.

مصطلحات أساسية: التفسير، النحو، المعنى، الإعراب، التنوع، التوسع.

Expression and its Impact on the Expansion of Meaning Empirical Study on Verses From the Koran

Dr. Hadi Ahmed Shuqairi

Abstract:

This research Liban expansion in the sense of composition resulting from the syntactic differences exist for some vocabulary, has tracked the Quranic verses in the books express the Koran, and then devised the verses that allowed multiple directions, then showed the impact of those faces in the expansion of meaning.

The research aims to demonstrate the impact of expression in multiple interpretation of Koranic verses, for the Arabic language students position to recognize the Arab status of their impact in the books of interpretation and expression of the Koran, it is a process for the life of the Arabic language models and their impact in the community, providing an explanation for the verses of judgments and beliefs, and the response to those who say inertia grammatical studies and obsolete, they should go to these works, and deprived them of Arab Investigation present them with a statement that the impact of an easy way for the reader.?

Keywords: Interpretation, as such, meaning, expression, faceted, expansion.

المقدمة:

لا ينكر أحد أهمية لغة العرب في فهم المصادر التشريعية من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، يقول ابن الفخار في مسائله: ((قد رأينا في العربية أنّ الإيمان والكفر كائن بين حركتين أو كلمتين))[1].

والإعراب مفتاح هذا الفهم، يقول أبو محمّد مكيّ بن أبي طالب القيسيّ مبيناً أهمية الإعراب في فهم المعنى: ((إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتَظهرُ الفوائد، ويُفْهَمُ الخطاب، وتصّحُ معرفة حقيقة المراد))[2].

ويقول أيضاً: ((قوله تعالى: ((أفلا يتدبرون القرآن))(النساء: 28)، وقوله: ((ليدّبروا آياته))(ص: 29)، وله نظائر في كتاب الله تعالى، كلّه يدلّ على الحضّ في طلب معاني القرآن، والبحث عن فوائده، وأمثاله وتفسيره، ومضمراته، وعجائب مراداته، وأحكامه، وناسخه ومنسوخه، في أشباه لذلك من علومه التي لا تحصى، وكلّ ذلك لا سبيل إلى الاطلاع على حقائقه إلا بمعرفة إعرابه، وتصرّف حركاته وأبنيته))[3].

ويقول الإمام الشاطبي: ((إنّ العرب تتسع في كلامها اتساعاً لا يفهمه إلا من علم النحووتوابعه))[4].

إن تحلية المفردات بما تستحقه من حركات الإعراب ليس زيادة صوتية عبثية بل هي ترجمة لمعانيها الكامنة في نفس المتكلم؛ لذا فالسؤال عن إعراب الكلمة إنما هو في حقيقته سؤال عن مبلغ فهم النص[5].

يقول محمد حماسة عبد اللطيف: ((إن شارح النص عندما كان يحدد إعراب كلمة ما في جملة من الجمل يبين بذلك أموراً مهمة، فهو:

أولاً: يكشف المعنى النحوي الأولي الذي يمثل جزءا مهما جدا من دلالة الكلمة بانضمامه إلى الدلالة الأولية للكلمة.

وهو، ثانياً: يحدد الوجه الذي سيتعامل به مع تفسيره لهذه الكلمة، لأن اختلاف الوظيفة النحوية يؤدي ضرورة إلى اختلاف الدلالة المرادة من الكلمة في الجملة.

وهو، ثالثاً: يريد أن يؤسس شرحه للتصور البياني في النص على أساسه السليم، فكل ما يكون تشبيها أو مجازاً أو استعارة... إلخ مبني في حقيقة الأمر على التعليق النحوي من قبل أن الكلمة المفردة لا تمثل شيئاً من ذلك))[6].

إن صناعة الإعراب انطلقت من المعنى لتكوّن نظرية نحوية دقيقة بنيت قواعدها على المأثور الفصيح من كلام العرب؛ فكل ركن من أركان هذه الصناعة أساسه المعنى، فكل حركة وسكنة، وتعريف وتنكير، وتقديم وتأخير، وحذف وتقدير في نظم الكلام قائم على ما يقضيه المعنى، حتى بلغ الأمر بأن طالب بعض الباحثين علم النحو العربي بأن يدعي لنفسه علم المعاني، الذي هو أحد أقسام علم البلاغة، ورأى أن هذا العلم هو قمة الدراسات النحوية[7].

لكن الإعراب الذي يكشف عن المعنى أصبح علماً دقت مباحثه وتوطدت قواعده بتعاقب أئمته، فأضحى ميداناً فكرياً واسعاً يستنبط من التركيب كلّ خفاياه ما أراده متكلمه وما احتمله كلامه؛ ويربط كل مفردة بأختها على وفق قواعد مستنبطة؛ لذا فإن وجدت

تجاذباً بين المعنى والإعراب فالزم ركن المعنى وصحح له قواعد الإعراب، فإنما بني علم الإعراب على المعنى، يقول ابن جني: ((إنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك لأمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب))[8].

ويقول أيضاً: ((فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت تقدير الإعراب))[9].

إن هذا التكامل والتجاذب بين الإعراب والمعنى ليبين مبلغ العلاقة الوطيدة بين علم النحو، ولبه الإعراب، وعلم الدلالة، التي هي غاية الكلام، فلا معنى للكلام بلا قواعد النحو[10]، ولا أهمية لقواعد للنحو بلا معاني للكلام.

موضوع البحث:

هذه الورقات في بيان اتساع جديد في المعنى قد يغفل عن سببه الكثيرون، إنه اتساع الوجوه الإعرابية التي تحتملها المفردة في التركيب!

فليس غريباً أن يتعدّد المعنى على توحّد المبنى، بل هو من خصائص لغة العرب، فالاشتراك في اللفظ شائع معروف، وليس غريباً على لغة العرب أن يُزاد في معناها دون أن يُزاد في لفظها فعبد القاهر الجرجانيّ قد أصّل له وفصّل بدلائل إعجازه، وهذه السطور سائرة على الأثر في التدليل على خصائص لغة العرب في زيادة معانيها دون المساس بمبانيها، وذلك بإبراز أثر الإعراب في توسيع دلالة بعض الآيات القرآنية، فتعددت فيها المعاني والآراء تبعاً لتعدد وجوهها النحوية، وقد سميته (الإعراب وأثره في توسيع المعنى- دراسة تطبيقية على آيات من القرآن الكريم).

مشكلة البحث:

إن القارئ لكتب إعراب القرآن يتشتت فكره بين كثرة الوجوه النحوية التي يذكرها المعربون، لا سيما إذا ذكرت غفلاً بلا توجيه وتفصيل للمعنى المتحصل منها، كما أن القارئ قد يعجب من كثرة المعاني المتحصلة من الآية الواحدة، وهذه الدراسة تحاول أن تبين للقارئ أن تنوع الإعراب هو تنوع للمعنى، وأن كثرة التفسيرات للآية الواحدة تابع لما تحتمله مفرداتها من إعراب.

حدود البحث:

الآيات القرآنية التي تحتمل أكثر من معنى، وكثرة المعاني التي تحتملها الآية إنما دخلتها من كثرة وجوهها النحوية والإعرابية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى :

1. بيان أثر الإعراب في تفسير القرآن الكريم، واعتماد المفسرين في كثير ممّا يصدرون عنه من المعاني على الوجوه الإعرابية المحتملة للآيات القرآنية.
2. تفسير كثرة الوجوه الإعرابية التي يوردها معربو القرآن الكريم في أثناء شرحهم للآيات.
3. تفسير تنوع المعاني التي تحتملها الآيات القرآنية بالاعتماد على ما تحتمله من وجوه نحوية متنوعة.

4. بيان جهود علماء العربية في تفسير الآيات القرآنية، واعتماد المفسرين على كثير من آرائهم وتوجيهاتهم.
5. بيان إعجاز العربية التي اتخذت من الحركات الإعرابية وأوجهها النحوية المتنوعة وسيلة لتكثر المعاني دون اللجوء إلى زيادة المباني.

منهج البحث:

اعتمدت على المنهج الاستقرائي الاستنباطي، وذلك بتتبع الآيات القرآنية في كتب إعراب القرآن الكريم، ثم استنباط الآيات التي تحتمل توجيهات متعددة، ثم محاولة الربط بين الوجوه الإعرابية ومعانيها التفسيرية.

إجراءات البحث:

1. بينت بعض الأساليب العربية التي يمكن من خلالها أن نتوسع في دلالة الجملة العربية، ليكون هذا الأمر تمهيداً لتوسع المعنى المتحصل من الإعراب.
2. ذكرت الآيات القرآنية التي تحتمل تنوّعاً في الإعراب ثم بينت أثر ذلك التنوع في توسيع المعنى العام للآيات.
3. ذكرت الآيات القرآنية التي تحتمل أوجها نحوية متنوعة للإعراب الواحد ثم بينت أثر ذلك في توسيع المعنى العام للآيات.
4. عزوت الآيات إلى مظانها من المصحف، والنقولات إلى قائليها، ووثقت كل ذلك في الحاشية بحسب المنهج العلمي المتبع في التوثيق.
5. أتبعت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج والتوصيات.
6. آخر ما ختمت به البحث هو ثبت للمراجع مرتبة على حسب الترتيب الهجائي لعناوين الكتب، وقد ضمنتها المعلومات الكاملة عن الكتب ومؤلفيها وتواريخ نشرها.

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت بالمراجع:

أما المقدمة فقد تضمنت: موضوع البحث، ومشكلته، وحدوده، ومنهجه، والإجراءات المتبعة في عرضه، وخطة البحث، والدراسات السابقة في الموضوع.

وأما المبحث الأول فقد تضمن ذكر الأساليب التي تؤدي إلى احتماليّة الدّلالة في الجملة العربية وأثرها في التوسّع في المعنى.

وأما المبحث الثاني فقد ذكرت فيه الآيات القرآنية التي تحتمل تنوعاً في الإعراب ثم بينت أثر هذا التنوع في توسيع المعنى.

وأما المبحث الثالث فقد ذكرت فيه الآيات القرآنية التي تحتمل فيها بعض المفردات أوجها نحوية متنوعة، ثم بينت أثر تنوع تلك الوجوه في توسيع المعنى .

وأما الخاتمة فقد ضمنتها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

المبحث الأول: احتماليّة الدلالة في الجملة والتوسّع في المعنى

المعنى المحتمل:

من يقرأ في كتب التفسير، وإعراب القرآن يستوقفه التوسع في تفسير الألفاظ، والتزيد في معنى التركيب، كلّ ذلك يكون منهم مع علمهم أنهم يتعاملون مع ألفاظ القرآن الكريم، وهم من أحرص الناس على اقتفاء الأثر في تفسيره، وأوقف الناس عن الابتداع في كتاب الله، والقول فيه بغير علم!

إنّ الذي حملهم على هذا التوسع هو الحرص على استيفاء كلّ المعاني المحتملة للفظ والتركيب؛ إذ قد يكون المعنى في أحدها، فالقرآن نزل بلغة العرب، وهو جار على أساليبها وطرق بيانها، وألفاظ العربية وتراكيبها قد تحتمل أكثر من دلالة مع كون اللفظ واحداً، يقول ابن الشجري: ((إنه كما جاز في الألفاظ المفردة ما يتفق لفظه ويختلف معناه، كذلك جاز أن يكون في الألفاظ المركبة المفيدة ما يختلف معناه واللفظ واحد))[11].

ويقول الدكتور فاضل السامرائي: ((الناظر في الجملة العربية يرى أنها ذات نوعين من الدلالة:

الأولى: أن تكون ذات دلالة قطعية تدل على معنى واحد لا تحتمل غيره، مثل: حضر محمود...

والأخرى: أن تحتمل أكثر من معنى، نحو: عندي حُبّ عسل، فهذا يحتمل أن يكون عندك الوعاء وليس عندك العسل، كما يحتمل أن يكون عندك العسل، بخلاف قولك: عندي حُبٌّ عسلاً، فهذا نصّ في أن عندك عسلاً مقدار حبّ))[12].

إذاً فاحتمال التركيب للمعنى هو الذي دعا إلى ذكره، وتعدد المعنى الذي يسرده المفسرون عند تفسير بعض الآيات، قد عبر عنه النحاة بذكر أوجه متعددة في إعراب بعض المفردات والتراكيب وتوجيهها، فإذا كانت المعاني التي يحتملها اللفظ مقصودة للمتكلم سمّي ذلك توسعاً في المعنى، إذ قد ((يزاد في المعنى من غير أن يزاد في اللفظ))[13].

يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((قد يؤتى بالعبارة محتملة لأكثر من معنى، وقد يؤتى بها لتجمع أكثر من معنى، وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فبدل أن يطيل في الكلام ليجمع معنيين أو أكثر يأتي بعبارة واحدة تجمعها كلها، فيوجز في التعبير، ويوسع في المعنى، وهذا أمر ظاهر في اللغة غير مستنكر))[14].

ولي وقفة عند قوله: (وهذه المعاني كلّها مرادة مطلوبة)، فالذي أراه أن يطلق القول في مثل هذه التعبيرات، وأن لا يقيد بالقول: (وكلّها مرادة مطلوبة) حتى تكون من باب التوسع في المعنى؛ لأن هذا القيد تحكّم منا في قصد المتكلم، وهذا ليس من حقّنا، والأسلم أن نقول بالمعاني المتنوعة التي يحتملها التركيب المعين دون هذا القيد، فإن مجرد احتمال التركيب لعدة معانٍ هو توسع في الدلالة.

ثم إن مذهب الأئمة المتقدمين من اللغويين هو القول بالمعنى الأقوى ممّا يحتمله اللفظ، وجعل ما تبقى قولا محتملا، يقول ابن جني: ((باب في اللفظ يرد محتملا لأمرين، أحدهما أقوى من صاحبه، أيجازان جميعا فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه. اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد

الأقوى منهما مذهبا، ولا يمتنع من ذلك أن يكون الآخر مرادا وقولا))[15].

أما إذا كانت المعاني كلها قوية فترجيح أحدها بلا دليل تحكم بلا بينه، فالأسلم إيراد جميع الأوجه بدلائلها ومعانيها دون تقول، وهذا المذهب من الضوابط التي وضعها الأئمة لمن أراد إعراب آي التنزيل الحكيم، جاء في كتاب علم إعراب القرآن تأصيل وبيان: ((الضابط الرابع: أن يستوفي المعرب الأوجه الظاهرة التي يحتملها اللفظ.

ويعترض على المعرب إذا ترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، فعليه أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ منها.

أما إذا كانت تلك الوجوه ضعيفة أو شاذة، فيجنب اللفظ القرآني من إيرادها عنده))[16].

من أسباب الاحتمال في الجملة:

الجملة العربية عبارة عن مفردات مؤتلفة، ودلالتها متحصّلة من دلالة مفرداتها وتآلفها مع بعضها، وقد تكون دلالتها على المعنى قطعية، وقد يدخلها الاحتمال من جهتين: من جهة مفرداتها، أو من جهة تركيبها.

والاحتمالية التي تطرأ على دلالة الجملة هي نوع من التوسّع في المعنى، وهي من الأسباب الرئيسة في اختلاف العلماء والمفسرين في تفسير الآيات واستنباط الأحكام الشرعية منها، وسنقدم بين يدي موضوعنا الأساس تصوراً موجزاً لهذا التوسع في المعنى يكون توطئة وتمهيداً وتعريفاً لموضوع توسعة المعنى.

هناك أسباب متنوعة تدعو إلى دلالة الاحتمال في الجملة العربية، وكلّها تندرج ضمن الجهتين اللتين قدّمنا ذكرهما[17].

فممّا يرجع إلى اللفظ:

1. الاشتراك اللفظي في معنى المفردة:

الاشتراك اللفظي ظاهرة مشهورة في العربية، لكنّها في القرآن لها نظرة خاصة؛ ((إن طبيعة النص القرآني الخاصة، وما يبعثه في النفوس من قدسية ورهبة أضفت على البحث في دلالة المشترك القرآني سمة خاصة، هي التحرّج الشديد من القطع بدلالة معينة من دلالاته على أنها المراد من اللفظ المشترك في الموضع المعين))[18].

ومن أمثلة الاشتراك اللفظي في معنى المفردة القرآنية لفظ: (القرء) فهو من الأسباب الرئيسة في اختلاف الفقهاء في تحديد عدة المطلقة ذات الحيض، فقد يكون بمعنى: الطهر، أو بمعنى: الحيض؛ لذا اختلف العلماء في قوله تعالى: ((والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء))(البقرة: 228)، فقيل: هو الطهر، وقيل: هو الحيض، واحتمال اللفظ لأكثر من معنى، يعنى أنه من المحتمل أن يدل على أكثر من معنى، وهذا هو نوع من أنواع التوسع في المعنى[19].

ويدخل في الاشتراك اللفظي أيضاً الاختلاف في إرادة الحقيقة والمجاز، فإن قسماً من المفردات تحتمل أن يراد بها الحقيقة أو المجاز، نحو قوله تعالى: ((وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً))(النساء: 43)، فقد اختلف العلماء في دلالة قوله تعالى: (أو لامستم النساء)،

بسبب اشتراك اسم اللمس بين الحقيقة والمجاز، فالعرب تطلقه مرة على اللمس باليد، وهو الأصل، ومرة تكني به عن الجماع، وتبعاً لاختلاف الدلالة اللغوية اختلف العلماء في انتقاض الوضوء من مجرد لمس الرجل للمرأة، فذهب جمهور الفقهاء إلى أن المراد باللمس في الآية حقيقة الملامسة بين الرجل والمرأة ، فينتقض الوضوء بمجرد اللمس، وذهب قوم منهم الحنفية ورواية عن الإمام أحمد إلى عدم انتقاض الوضوء بمجرد اللمس؛ لأن المراد باللمس في الآية الجماع، ولكل من الفريقين أدلة أخرى تنظر في مظانها[20].

ويدخل فيه أيضاً الاختلاف في دلالة الكلمة واشتقاقها، كما في قوله تعالى: ((فلما خرّ تبيّنت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين)) (سبأ: 14)، فـ(تبين)، يجيء بمعنى: بان وظهر، ويكون لازماً، ويجيء بمعنى: علم، ويكون متعدياً[21].

ومن ذلك قوله تعالى: ((أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير)) (البقرة: 61)، فكلمة (أدنى): قيل فيها: أنها من الدناءة، وأن الألف بدل من الهمزة، وقيل: من الدون، وأصله: أدون ثم قلبت، وقيل: هو من الدنو، أي أقرب، فيكون من دنا يدنو[22].

ويدخل في الاشتراك اللفظي كثيرٌ من الأدوات النحوية الصالحة للمعاني المختلفة، مثل الألفاظ: (ما)، و(إنْ)، و (لا)، و(الواو)، وغيرها.

فقد تصلح (ما) للدلالة على معانٍ مختلفة، كالنفي، والاستفهام، والموصولية، والمصدرية، والشرطية، والتعجبية[23].

وقد تصلح (إنْ) للدلالة على النفي، أو التأكيد، أو الشرط[24].

و قد تصلح (لا) أن تكون عاطفة، أو توكيداً، أو نفياً، أو نهياً[25].

وقد تصلح (الواو) أن تكون عاطفة، أو بمعنى (مع)، أو استئنافاً، أو جارةً، أو زائدة[26].

فكلّ هذه الاحتماليّات التي تدخل الجمل من اشتراك دلالة مفرداتها هي من نوع من أنواع التوسع في المعنى، الذي أوجد اختلاف التنوع في الأحكام المستنبطة من تلك النصوص.

2. الاشتراك في دلالة الصيغة:

قد تكون الصيغة سبباً في تعدد المعنى لكونها تشترك في الدلالة على أكثر من معنى. ومن أمثلة تعدد المعنى لاشتراك الصيغة الفعلية، قوله تعالى: ((ولا يُضارّ كاتبٌ ولا شهيد)) (البقرة: 282)، فقد تنوع معنى هذه الآية لتنوع دلالة صيغة (يضارّ).

قال القرطبي: ((قوله تعالى: (ولا يُضارَّ كاتبٌ ولا شهيدٌ) فيه ثلاثة أقوال:

الأول: لا يكتب الكاتب ما لم يُمْلَ عليه، ولا يزيد الشاهد في شهادته ولا ينقص منها... وروي عن ابن عباس ومجاهد وعطاء أن المعنى: لا يمتنع الكاتب أن يكتب، ولا الشاهد أن يشهد. (ولا يضارّ) على هذين القولين أصله: يُضارِر، بكسر الراء، ثم وقع الإدغام، وفتحت الراء في الجزم لخفة الفتحة...

وقال مجاهد والضحاك وطاووس والسدّي، وروي عن ابن عباس: معنى الآية: لا يُضارَّ كاتب ولا شهيد، بأن يدعى الشاهد إلى الشهادة والكاتب إلى الكَتْبِ،

وهما مشغولان، فإذا اعتذرا بعذرهما حرج وآذاهما، وقال: خالفت أمر الله، ونحو هذا من القول فيضرُّ بهما. وأصل (يضارّ) على هذا: يضارَر، بفتح الراء، وكذا قرأ ابن مسعود (يضارَر) بفتح الراء الأولى؛ فنهى الله سبحانه عن هذا؛ لأنه لو أطلقه لكان فيه شغل لهما عن أمر دينهما ومعاشهما))[27].

ومن الأمثلة القرآنية لاشتراك الصيغة الاسمية قوله تعالى: ((إلى ربك يومئذ المستقر)) (القيامة: 12)، فمعنى الآية قد احتمل أكثر من معنى، بسبب صيغة (المستقر) فتوسعت بذلك الدلالة لاحتمال الصيغة، جاء في الكشاف: ((إلى ربك خاصة يومئذ مستقر العباد، أي: استقرارهم. يعني: أنهم لا يقدرون أن يستقروا إلى غيره وينصبوا إليه، أو إلى حكمه ترجع أمور العباد، لا يحكم فيها غيره، كقوله تعالى: ((لمن الملك اليوم)) (غافر: 16).

أو إلى ربك مستقرهم، أي: موضع قرارهم من جنة أو نار، أي: مفوض ذلك إلى مشيئته، من شاء أدخله الجنة، ومن شاء أدخله النار)) [28].

وهناك صيغ في العربية اشتركت بنيتها في الدلالة على أكثر من معنى، فصيغة (مَفْعَل): يشترك في الدلالة على المصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان، مثل: مآب، فهي صالحة لكل ما تقدّم[29].

وصيغة (فَعِيل): قد يدل على المصدر، نحو: صهيل، والمبالغة في اسم الفاعل، نحو: سميع، والصفة المشبهة، نحو: كريم، واسم المفعول، نحو: طريد[30].

فهذه الصّيغ وما ماثلها إن دخلت في التركيب كانت سبباً في توسعة معناه؛ لأن الاشتراك في البنية يعني اشتراك الدلالة التي يكون من أولى نتائجها تنوع المعاني الذي يقود في ختام الأمر إلى تنوع دلالة التركيب العام للجملة التي تحتضن مثل هذه الصيغ.

ومما يرجع إلى التركيب:

1. الحذف:

فالحذف ظاهرة لغوية شائعة، وأسلوب بليغ؛ فالعرب، وهم أئمة البيان، قد حذفوا ونووا المحذوف ((وأن حذفهم إنما دعاهم إليه قوة بيانهم، وطبعهم على أداء المعنى بالعبارة المناسبة إيجازاً وإطناباً)) [31].

يقول الإمام عبد القاهر الجرجانيّ تحت عنوان القول في الحذف: ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد في الإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ)) [32].

والحذف قسمان[33]:

الأول: ما يتعين فيه المحذوف عموماً من سياق الكلام، فهذا لا يؤدي إلى إطلاق المعنى وتوسيعه، وذلك نحو قوله تعالى: ((وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً)) (النحل: 30)، أي: أنزل خيراً.

((ومن ذلك قول العرب في مَثَلٍ من أمثالهم: اللهمّ ضبعاً وذئباً، إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل. وإذا سألتهم ما يعنون؟ قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذئباً.

كلّهم يفسّر ما ينوي، وإنما سَهُل تفسيره عندهم؛ لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار)) [34].

الثاني: ما لم يتعين فيه المحذوف؛ لاحتمال المعنى له ولغيره، وهذا هو الذي يؤدي إلى توسيع المعنى، والتزيّد فيه.

ومنه قوله تعالى: ((وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كُتب لهنّ وترغبون أنْ تنكحوهن)) (النساء: 127):

فالاختلاف في تقدير المحذوف في قوله: (وترغبون أن تنكحوهن) هو الذي وسّع المعنى في هذه الآية، فهي محتملة لأنْ يكون المحذوف حرف (في)، ويحتمل أنْ يكون حرف (عن)، وتبعاً لتقدير المحذوف يكون المعنى.

ومبنى هذا التوسّع على قاعدة نحوية في باب الحذف، فقد ذكر النحاة أنه يجوز حذف حرف الجر مع (أنْ) و(أنّ) باطراد مع أمن اللبس، والآية من هذا القبيل، فالمعنيان مرادان على سبيل البدل[35].

قال ابن عطية: ((إنْ كانت الجارية غنية جميلة فالرغبة في نكاحها، وإنْ كانت بالعكس فالرغبة عن نكاحها. وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأخذ الناس بالدرجة الفضلى في هذا المعنى؛ فكان إذا سأل الولي عن وليته فقيل: هي غنية جميلة، قال له: اطلب لها من هو خير منك، وأعود عليها بالنفع. وإذا قيل له: هي دميمة فقيرة، قال: أنت أولى بها وبالستر عليها من غيرك))[36].

2. التعلّق:

ونقصد به ارتباط الكلم بما هو من تمام معناه، وهذا يتضح جلياً في باب الوقف والابتداء، قال محمد بن سعدان: ((إنّ من تمام الإعراب معرفة الوقف والابتداء))[37]، وتمام الإعراب يعني تمام المعنى؛ لأن الإعراب علم على المعنى.

وممّا يوضح ذلك قوله تعالى: ((ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة)) (البقرة:7).

فهذا التعبير يحتمل أن يكون الختم على القلوب وعلى السمع، وتكون الغشاوة على الأبصار فقط، ويحتمل أن يكون الختم على القلوب، ويكون السمع والأبصار منتظمة بحكم واحد، والوقف على القلوب يعيّن المعنى الثاني، والوقف على السمع يعيّن المعنى الأول، وذلك لتعلقه بالختم، وتكون الغشاوة على الأبصار وحدها، وفيه عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية[38].

ومنه قوله تعالى: ((فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض)) (المائدة: 26): فإنّ (أربعين سنة) إنْ عُلّقت بـ(محرمة) كانت مدّةُ التحريم أربعين سنة، وإنْ علّقت بـ(يتيهون) كان المعنى أنّها محرمة عليهم، وأن التيه أربعون سنة، والوقف إنّما يكون بحسب التعليق[39].

قال أبو حيّان النحويّ: ((الظاهر أن العامل في قوله: (أربعين) (محرمة)، فيكون التحريم مقيداً بهذه المدة، ويكون (يتيهون) مستأنفاً أو حالاً من الضمير في (عليهم). ويجوز أن يكون العامل (يتيهون)، أي: يتيهون هذه المدة في الأرض، ويكون التحريم على هذا غير مؤقت بهذه المدة، بل يكون إخباراً بأنهم لا يدخلونها، وأنهم مع ذلك يتيهون في الأرض أربعين سنة يموت فيها من مات)) [40].

وكلّ وجه له مستنده من حيث أصول صناعة الإعراب، فمستند المذهب الأول ((أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول))[41]، ومستند المذهب الثاني ((أن الأصل في العمل للأفعال))[42].

ويدخل في باب التعلق أيضاً: الاختلاف في عود الضمائر، فإنه باب واسع لتنويع المعاني، ومنه

قوله تعالى: ((وآتى المال على حُبّه ذوي القربى)) (البقرة: 177)، فالهاء قد تعود على المؤمن المعطي للمال، وحذف المفعول وهو المال، ويجوز نصب (ذوي القربى) بالحُبّ ، فيكون التقدير: على حبّ المعطي ذوي القربى.

وقيل: الهاء تعود على المال، أي: وآتى المال على حُبّ المال، فأضيف المصدر إلى المفعول، قال ابن عطية: ويجيء قوله: (على حُبّه) اعتراضاً بليغاً في أثناء القول.

وقيل: الهاء ترجع إلى الإيتاء؛ لأن الفعل يدلّ على مصدره، أي: وآتى المال على حب الإيتاء.

وقيل: الهاء تعود على الله جلّ ذكره في قوله: (من آمن بالله)، أي: وآتى المال على حب الله[43]. فكل هذه المعاني المتنوعة قد أوجدها ضمير عائد لم تحسم عائديّته.

وإنّما سوّغ للنحاة الاجتهاد في مرجع الضمير حرصُهم على استيفاء كلّ المعاني المحتملة للتركيب، ويؤيدهم صحةُ المعنى مع كلّ تلك المراجع، وأقوى الأقوال من حيث أدلة الصناعة النحوية القول الأول، قال أبو حيان: ((والظاهر أن الضمير في (عَلَى حُبّهِ) عائد على المال لأنّه أقرب مذكور، ومن قواعد النحويين أنّ الضمير لا يعود على غير الأقرب إلاَّ بدليل))[44].

فهذا التنوع والتزيد في معنى التركيب أوجده اختلاف التعلق، وهو باب فسيح من أبواب التوسع في المعنى.

3. **الإعراب:** ومن خلال استقرائي لكثير من الأمثلة القرآنية وجدت أنّ التوسع في المعنى القائم على اختلاف الإعراب يمكن أن يصنّف على قسمين: الأول: تنوّع الإعراب، والثاني: تعدّد الأوجه النحويّة للإعراب الواحد، وتفصيلهما في المبحثين القادمين.

المبحث الثاني: تنوّع الإعراب وأثره في توسيع المعنى

إنّ الكلمة ذاتها في تركيبها المعيّن قد تحتمل أكثر من إعراب، فقد تكون مرفوعة، ولها وجهها ومعناها، وقد تكون منصوبة ولها وجهها ومعناها، وقد تكون مخفوضة ولها وجهها ومعناها.

والذي سهّل هذا التنوع في الإعراب في المفردة الواحدة هو عدم ظهور العلامة الإعرابية على آخرها لأسباب متنوعة، وقد اخترت منها الأصناف الآتية:

1- الكلمات المبنيّة.

2- الكلمات المقصورة.

3- الجمل التي لها محلّ من الإعراب.

ومن نافلة القول أنْ نذكر أنّ لكلّ إعراب معنى يختلف عن الأعاريب الأخرى، وهذا الاختلاف يثري المعنى العام للتركيب، وهو نوع من أنواع التوسّع في المعنى.

1-تنوع الإعراب في الكلمات المبنيّة:

الكلمات المبنيّة شأنها شأن أخواتها من الكلم المعرب تؤدي في التركيب وظائف نحوية متنوعة، فتقع فاعلة، ومفعولة، ومضافة... والإسناد هو الذي يحدّد لها وظيفتها النحوية، إذ يتعذّر عليها أن تحمل علامتها الإعرابية المميزة؛ لذا نعربها بالحركات المقدرة المناسبة.

فإذا احتمل التعبير أن يسند للاسم المبني أكثر من وظيفة نحويّة كان ذلك سبباً في تنوع دلالته، وهذا التنوّع هو باب من أبواب التوسّع في المعنى[45].

ومن ذلك قوله تعالى: ((ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)) (الملك: 14):

عندما تقرأ أقوال المفسرين في هذه الآية ستجد أنك في فسحة في فهم معناها، فلك أن تقول: إنّ المعنى: ألا يعلم الخالق خلقه؟ ، ولك أن تقول فيها: إنّ المعنى: ألا يعلم الله منْ خلقه[46]؟

قال الإمام القرطبي: ((وقال أهل المعاني: إن شئت جعلت (مَنْ) اسماً للخالق جلّ وعزّ؛ ويكون المعنى: ألا يعلم الخالقُ خلقه. وإن شئت جعلته اسماً للمخلوق، والمعنى: ألا يعلم الله من خلق؛ ولا بدّ أن يكون الخالقُ عالماً بما خلقه وما يخلقه)) [47].

وهذان المعنيان يتوقفان على الوجه الذي ستعرب فيه الاسم الموصول (مَنْ) :

فالاسم الموصول (مَنْ) فيه وجهان[48]:

الأول: الرفع على أنه فاعل (يعلم)، والمفعول محذوف، وتقدير الكلام: ألا يعلم الخالق خلقه؟ وهذا هو الذي عليه جمهور الناس.

قال المجاشعيّ: ((يُسأل عن موضع (مَنْ) من الإعراب؟

والجواب: أنها في موضع رفع؛ لأنها فاعل (يعلم)، والتقدير: يعلم الذي خلق ما في الصدور، ولا يجوز أن تكون مفعولة لـ (يعلم)؛ لأنّ المعنى لا يصحّ على ذلك، وذلك أن (مَنْ) لمن يعقل دون ما لا يعقل، فلو جعلت (مَنْ) مفعولة لصار المعنى أنّه يعلم العقلاء خاصّة، ولا يعلم سواهم، وهذا لا يصحّ على القديم)) [49].

الثاني: النصب على أنه مفعول به، والفاعل مضمر يعود على الله تعالى، وتقدير الكلام: ألا يعلم الله مَنْ خلقه؟

واستظهر هذا المعنى أبو حيان فقال: ((والظاهر أنّ (مَنْ) مفعول، أي: أينتفي علمه بمن خلقه، وهو الذي لطف علمه ودقّ؟)) [50].

أقول: إن أجاز نحاة المفسرين وجهين لإعراب (منْ) فهما ليسا متكافئين في قوة المعنى، ووجاهة الأدلة، فسياق معنى الآية يرجّح الأول منهما؛ إذ الحديث منصبّ لبيان الذات الإلاهية، وصفاتها، وهو مضمون الآية بعدها، (وهو اللطيف الخبير)؛ وذلك يرجح الحديث عن الخالق الذي يتحقق بإعراب (من) فاعلاً، ويؤيده أيضاً حذف مفعولي علم إذ القصد إثبات صفة العلم، وهذا منهج مألوف في هذا الفعل وأخواته إذا قصد إثبات الفعل فحسب[51]، ثم إن إعراب (من) مفعولاً فيه ضعف من ناحية المعنى والصناعة النحوية؛ إذ يقضي بتأويل معنى العلم إلى معنى العرفان حتى يصح تعديتها إلى مفعول واحد، ثم إن كون (من) مفعولاً وهي خاصة للعاقل في الاستعمال المشهور يقضي بقصر علمه تعالى على ما تدل عليه، وعلمه تعالى أوسع من أن يحدّ بمن يعقل، ثم فيه مع كل ما تقدم حذف العائد على الموصول وتقديره؛ إذ لا بد للصلة من عائد، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى ممّا يفتقر إليه[52].

ومنه قوله تعالى: ((قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم)) (هود: 43):

بماذا ستخرج أيّها القارئ عندما تنهي قراءة

هذه الآية الكريمة؟ هل ستقول إنّ المعنى: لا عاصم اليوم البتة من أمر الله، لكن من رحمه الله فهو معصوم؟ أو ستقول: إنه لن يعصمنا أحدٌ من العذاب إلا الراحم؟

إن إعرابك للاسم الموصول (مَنْ) هو الذي سيحدد المعنى الذي ستخرج به. فالاسم الموصول فيه وجهان من الإعراب[53]:

الأول: النصب على الاستثناء المنقطع، وعاصم على بابه، وتقديره: لا أحد يعصم من أمر الله، لكن من رحمه الله؛ فإنه معصوم.

قال ابن جرير: ((وقد اختلف أهل العربية في موضع (مَنْ) في هذا الموضع؛ فقال بعض نحويّي الكوفة: هو في موضع نصب؛ لأن المعصوم بخلاف العاصم، والمرحوم معصوم)) [54].

الثاني : الرفع على أنه بدل من موضع عاصم، وذلك على تقديرين: أحدهما: أن يكون عاصم على بابه، فيكون التقدير: لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الله. وقيل: الراحم، والراحم هو الله جل ذكره. والتقدير الثاني: أن يكون عاصم بمعنى معصوم، فيكون التقدير: لا معصوم من أمر الله اليوم إلا المرحوم.

قال القرطبي: ((قال النحّاس: ومن أحسن ما قيل فيه: أن تكون (مَنْ) في موضع رفع؛ بمعنى: لا يعصم اليوم من أمر الله إلاّ الراحم، أي: إلا الله)) [55].

والذي أراه أن الأوجه من الإعرابين هو ما قال به بعض نحاة الكوفة على ما نقل الطبري، وهو خلاف ما استحسنه النحاس؛ لأن سياق الآية يتحدث عن فرد طلب ما يعصمه من أمر الله، (قال سآوي إلى جبل يعصمني من الماء))، وهذا يقتضي الحديث عن عاصم، ومعصوم؛ ليتطابق أول الكلام مع آخره، وهذا يتحقق بإعراب (من) منصوباً على الاستثناء مقصوداً به الأعيان المرحومة التي عصمت في السفينة، ويؤيد ذلك قراءة من قرأ (رُحِمَ) على البناء للمفعول[56].

2- تنوع الإعراب في الكلمات المقصورة:

الكلمات المقصورة عَذَرَها آخرُها عن تحمّل حركات الإعراب، فكان الإسناد إليها في التركيب هو الكاشف عن وظيفتها النحوية، وقد يبيح لها التركيب تحمّل أكثر من وظيفة.

ومنه قوله تعالى: ((وقال اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها)) (هود: 41):

هل تحثّ هذه الآية على التسمية عند إجرائها وإرسائها أو في وقت إجرائها وإرسائها؟ أم أنّها إخبار عن حال السفينة بأنها مجراة مرساة باسم الله تبارك وتعالى ؟

قوله تعالى: (مجراها) فيه وجهان إعرابيان[57]:

الأول: في موضع رفع، وفي رفعه وجهان:

1- أن يكون مبتدأ، والخبر (بسم الله)، والتقدير: بسم الله إجراؤها وإرساؤها.

قال المنتجب الهمداني: ((ولك أن تجعل (بسم الله) خبر مبتدأ، والمبتدأ هو (مجراها)، هذا على رأي صاحب الكتاب)) [58].

2- أن يرتفع بالظرف، ولك أن ترفع (مجراها) بـ(بسم الله)، على رأي أبي الحسن.

وعلى كلا المذهبين، فالجملة الاسمية (بسم الله مجراها) في موضع نصب على الحال من الضمير في (فيها)، وهو ضمير السفينة، كأنه قيل: اركبوا فيها مجراة مرساة بسم الله، أي: جامعة بينهما، وهي حال مقدرة.

((ويجوز أن يكون (باسم الله مجراها ومرساها) جملة ثانية من مبتدأ وخبر، لا تعلق لها بالجملة الأولى من حيث الإعراب، أمرهم أولاً بالركوب، ثم أخبر أنّ مجراها ومرساها بذكر الله، أو بأمره وقدرته، فالجملتان كلامان محكيان بـ(قال)، كما أن الجملة الثانية محكية أيضاً بـ(قال). وقال الضحاك: إذا أراد جري السفينة قال: بسم الله مجراها فتجري، وإذا أراد وقوفها قال: بسم الله مرساها فتقف)) [59].

الثاني: في موضع نصب على الظرف الزّماني أو المكاني على تقدير حذف ظرف مضاف إلى (مجراها) بمنزلة قولنا: آتيك مَقْدَم الحاجّ، أي: وقتَ مَقْدَم الحاجّ، والمجرى والمرسى يصلحان أنْ يكونا مكانين، كما صَلُحا أنْ يكونا وقتين[60].

قال السمين الحلبي: ((وقيل: (بسم الله) حال من فاعل (اركبوا)، و(مجراها ومرساها) في موضع الظرف المكاني أو الزّماني، والتقدير: اركبوا فيها مُسمّين موضع جريانها ورسوّها، أو وقت جريانها ورسوّها.

والعامل في هذين الظرفين حينئذ ما تضمنه (بسم الله) من الاستقرار، والتقدير: اركبوا فيها متبركين باسم الله في هذين المكانين أو الوقتين))[61].

وقال مكي القيسي: ((والعامل في (مجراها) إذا كان ظرفاً معنى الظرف في (بسم الله)، ولا يعمل فيه (اركبوا)؛ لأنه لم يرد: اركبوا فيها في وقت الجري والرسوّ، إنما المعنى: سمّوا بسم الله وقت الجري والرسوّ، والتقدير: اركبوا الآن متبركين باسم الله في وقت الجري والرسوّ)) [62].

وسعة المعنى المتحصل من الإعراب الأول يرجحه على الوجه الثاني، بيانه أن تقدير (مجراها ومرساها) اسمي زمان أو مكان، وإن قال به بعض المفسرين تبعاً لما تجيزه قواعد الإعراب، فإن فيه مع صحة معناه عموماً تضييقاً لهذا المعنى؛ وذلك لتقييد التسمية في هذين الوقتين أو الموضعين، إما إبقاؤه دالاً على الحدث فيعني أن التسمية وما يصاحبها من بركة هذا الاسم متعلقة بالسفينة بحالتي إجرائها مهما طالت وإرسائها مهما بعدت.

وفيه أيضاً من حيث صناعة النحو إعمال العوامل المعنوية، وهو معنى الظرف (باسم الله) في اسمي الزمان والمكان، والأصل في الظروف، كما قرر النحاة، ألاّ تعمل فكيف بمعانيها؟[63].

3- تنوّع إعراب الجمل:

الوظيفة النحويّة التي تكاثرت على تأديتها المفردات في العربية، وجدناها أيضاً مؤدّاة بجمل متنوعة. وهذا ما بوّب له النحاة في أبحاثهم بالجمل التي لها محلّ من الإعراب. وغايتنا في هذه السطور أن نشير إلى الجمل التي يمكن أن تحتمل دلالتها أكثر من وظيفة نحوية في التركيب، وبعبارة أخرى يمكن أن تعرب أكثر من إعراب، فيتغير تبعاً لإعرابها الدلالة العامة للتركيب التي هي جزء منه، فيتوسع بهذا التنوع في الإعراب المعنى المتحصل[64].

ومن ذلك قوله تعالى: ((ولكن الشياطين كفروا

يعلمون الناس السحر)) (البقرة: 102):

فهذه الآية تحتمل المعاني الآتية:

الأول: الإخبار عن الشياطين بأنهم كفروا، والإخبار عنهم بأنهم يعلمّون الناس السحر.

الثاني: أن الشياطين كفروا، وأن تعليم السحر كفرٌ.

الثالث: أن الشياطين كفروا حين علّموا الناس السحر.

والمعاني المتقدمة إنما احتملتها الآية لاختلاف العلماء في الموقع الإعرابي لجملة (يعلّمون)!

فجملة (يعلّمون) فيها وجهان[65]:

الأول: في موضع رفع، وفي رفعها وجهان:

1- أن تكون في موضع الخبر الثاني لـ(لكنّ).

2- أن تكون بدلاً من (كفروا)؛ لأن تعليم السحر كفرٌ في المعنى.

قال المنتجب الهمداني: ((ويجوز أن يكون في موضع رفع على أنه خبر بعد خبر، وقد جوز أن يكون بدلاً من (كفروا)؛ لأن تعليم السحر كفر))[66].

وبهذا الوجه الإعرابي يتحصل من التركيب الدلالة الأولى والثانية اللتان سبق ذكرهما.

الثاني: في موضع نصب على الحال من (الشياطين)، أو من المضمر في (كفروا)، وهو أولى وأحسن، أي: كفروا في حال تعليمهم الناس السحر، وهذا هو المعنى الثالث الذي تقدم ذكره؛ قال الباقولي: ((وقوله: (يعلّمون) في موضع الحال، أي: كفروا معلّمين الناس السحر))[67].

أقول: إنّ كون جملة (يعلمّون) حال، وإن جاز من جهة قواعد الإعراب ففيه تضييق للمعنى بتقييد الكفر حال التعليم، وهم كفروا قبل ذلك، وائتمروا على تكفير الناس بتعليمهم السحر وغيره، وأوسع معنى من ذلك أن تكون جملة (يعلمّون) خبراً بعد خبر، فالخبر الأول إعلام بكفر الشياطين، والإخبار الثاني أنهم يعلمون الناس السحر، وإنما جاء بصيغة المضارع الدالة على التجدد ليفيد استمرارهم على هذا الأمر.

ومنه قوله تعالى: ((الله الذي رفع السماوات بغير عمد ترونها))(الرعد: 2)، وقوله: ((خلق السماوات بغير عمد ترونها)) (لقمان: 10):

ليت شعري بماذا سيخرج القارئ لهذه الآية، هل أنّ للسموات عمداً لا ترى؟ أو أنها خلقت من غير عمدٍ أصلاً؟

إنّ الأوجه الإعرابية التي تحتملها جملة (ترونها) هي التي تحدد المعنى المقصود:

فجملة (ترونها) فيها ثلاثة أوجه[68]:

الأول: في موضع رفع على القطع ممّا قبلها، فتكون جملة مستأنفة خبراً لمبتدأ محذوف، أي: وأنتم ترونها، والمعنى: أنها مخلوقة بلا عمد، وأنتم ترونها، فلا تحتاجون مع الرؤية إلى خبر. قال ابن عطية: ((وقال جمهور الناس: لا عمد للسماوات))[69].

وقال ابن كثير: ((فعلى هذا يكون (ترونها) تأكيداً لنفي ذلك، أي: هي مرفوعة بغير عمد كما ترونها، وهذا هو الأكمل في القدرة))[70]. قال الزجاج: ((لما ذكر أنهم لا يؤمنون عرّف الدليل

الذي يوجب التصديق بالخالق عزّ وجلّ فقال: (الله الذي رفع السموات بغير عمد)، وفي ذلك من القدرة والدلالة ما لا شيء أوضح منه أن السماء محيطة بالأرض متبرية منها، بغير عمد، والمعنى: بغير عمد وأنتم ترونها كذلك)) [71].

الثاني: في موضع نصب على الحال من السماوات، والمعنى: رفعها خالية من العمد، فليس ثَمَّ عمد ألبتة.

قال أبو حيّان النحوي: ((والضمير في (ترونها) عائد على السموات، أي: تشاهدون السموات خالية عن عمد، واحتمل هذه الوجه أن يكون (ترونها) كلاماً مستأنفاً، واحتمل أن يكون جملة حالية، أي: رفعها مرئية لكم بغير عمد، وهي حال مقدرة؛ لأنه حين رفعها لم نكن مخلوقين)) [72].

الثالث: في موضع خفض على النعت لعمد، فيكون الضمير في (ترونها) عائد على العمد، ويكون المعنى: أن ثَمَّ عمداً، ولكن لا ترى، أي: رفعها بغير عمد مرئية، فأثبت العمد ونفى رؤيتها، ويعضد هذا الوجه قراءة أبيّ بن كعب رضي الله عنه: (بغير عمد ترونه)، وروي عن ابن عباس، وجاهد، والحسن، وقتادة، وغير واحد أنهم قالوا: لها عمد، ولكن لا ترى[73].

إن الركون إلى قوة المعنى يرجح أن يكون معنى الآية على ما يقتضيه الوجهان الأول والثاني من الإعراب، أي أن تكون السموات مخلوقة بغير عمد أصلاً، مع وجاهة أدلة الوجه الثالث من حيث صناعة النحو[74].

وبيان قوة المعنى أن استعمال كلمة الرفع في أول الآية يقتضي وجود العمد على حسب العادة المألوفة لدى العرب، فرفعها بلا عمد أكمل في القدرة من كون العمد غير مرئية، ثم هو منسجم مع معاني آيات أخر، مثل قوله تعالى: ((ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه)) (الحج 65)، والمنطق يقتضي أن الشيء العالي لا بُدَّ له إما من عمد تحمله من أسفل، أو قوة تمسكه من أعلى، والجمع بين معاني هذه الآيات يجعل الصورة كاملة، فلا عمد من أسفل، ولكن إمساك بقدرة من أعلى، والله أعلم[75].

المبحث الثالث: تعدّد الأوجه النحوية وأثره في توسيع المعنى

وهذا كثير شائع، وأمثلته متكاثرة، في كتب التفسير وإعراب القرآن، فالكلمة تكون مرفوعة، وتتنوع أسباب رفعها، وكذا إذا كانت منصوبة أو مخفوضة، وتنوع التوجيه النحوي يحمل في طياته أيضاً توسّعاً في المعنى.

والأمثلة المتكاثرة للمفردات التي تحتمل أكثر من توجيه في التركيب الواحد، وتؤثر في الدلالة العامة، تكاد تنحصر في الكلمات المنصوبة؛ وربّما سبب ذلك يعود لكثرة المنصوبات النحوية من جهة، وتقارب معانيها من جهة ثانية.

والمفردات المنصوبة التي تحصّلت لديّ قد تنوعت فيها الوجوه النحوية، فمنها ما يحتمل وجهين، ومنها ما يحتمل ثلاثة أوجه، ومنها ما يحتمل أكثر من ذلك؛ لذا رأيت أنْ أوزّع هذه المادة حسب عدد الوجوه التي تحتملها المفردة.

المفردات التي تحتمل وجهين نحويين:

وهي على أنواع[76]:

الأول: ما يحتمل الحال، والصفة[77]:

ومنه قوله تعالى: ((قال آيتك ألاّ تكلم الناس ثلاث ليالٍ سويًّا)) (مريم: 10):

هل المقصود من الآية أن المتكلم، وهو زكريا عليه السلام، سويّ الخلقة ليس فيه علّة ولا مرض، ومع سلامته لن يقدر على تكليم الناس لثلاث ليالٍ، أو أنّ زكريا عليه السلام، لن يكلّم الناس ثلاث ليالٍ كاملات متتابعات؟

هذا التنوع في الدلالة والتوسع في المعنى كان سببه الاختلاف في وجه نصب (سوياً) !

فقوله تعالى: (سوياً) في نصبه وجهان[78]:

الأول: أن تكون حالاً من المضمر في (تكلّم)، والمضمر هو ضمير الفاعل العائد على زكريا، فيكون المعنى: علامتك أن تُمنع الكلام فلا تطيقه، وأنت سليمُ الجوارح سويُّ الخلق، ما بك خرس ولا بكم.

قال ابن عطية: ((ومعنى قوله: (سوياً) فيما قال الجمهور: صحيحاً من غير علّة، ولا خرس)) [79].

وقال ابن كثير: (((قال آيتك)، أي: علامتك (ألا تكلم الناس ثلاث ليال سوياً)، أي: أن تحبس لسانك عن الكلام ثلاث ليال، وأنت صحيحٌ سويٌّ من غير مرض ولا علة... قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: كان يقرأ ويسبح، ولا يستطيع أن يكلّم قومه إلا إشارة)) [80].

الثاني: أن تكون صفة لـ(ثلاث ليالٍ)، قال ابن عباس رضي الله عنهما في (سوياً): ((ذلك عائد إلى الليالي، أراد: كاملات مستويات)) [81].

قال أبو حيان: ((وعن ابن عباس (سوياً) عائد على الليالي، أي: كاملات مستويات، فتكون صفة لثلاثة. ودلّ ذكر الليالي هنا، والأيام في آل عمران على أن المنع استمر له ثلاثة أيام بلياليهنّ)) [82].

أقول: إن كون (سويًّا) منصوب على الصفة لثلاث، وإن كان فيه قوة من حيث الصناعة لقربه من الموصوف، فإن المعنى العام للآية يرجح كونه حالاً للفاعل المضمر في (تكلّم)؛ لأن زكريا عليه السلام طلب آية وعلامة على كون بشرى الملائكة بالغلام عن أمر الله ورسالته[83]، وكون الليالي مستوية كاملة لا علامة فيه ولا دلالة على ما طلب، أما كونه غير قادر على الكلام من غير علة فهي علامة ودلالة قائمة في ذاته تدله على أن ذلك من أمر الله، ((وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة)) [84].

ويؤيد هذا المعنى ويقويه قوله تعالى بعد ذلك: ((فخرج إلى قومه فأوحى إليهم))، فجاء بالفعل (أوحى) وفيه معنى الإشارة، ولم يأت بفعل يدل على التكلم والحديث والقول.

الثاني: ما يحتمل الحال، والمصدر[85]:

ومنه قوله تعالى: ((ثم لنحضرنّهم حول جهنم جثيّاً)) (مريم: 68):

هل يقصد بهذا التعبير أن الكافرين سيحضرون، وهو جاثون على ركبهم فيُجرّون جرّاً إلى أن يكونوا حول جهنم، أو أنهم سيحضرون حول جهنم، وعندها سيجثون على ركبهم من شدّة الفزع، وعدم قدرتهم على الوقوف؟

إن تنوع وجه النصب في (جثياً) هو الذي حمّل الآية أكثر من دلالة، فهو سبب توسعة معناها،

واحتمالها أكثر من تفسير:

فقوله تعالى: (جِثِيّاً) في نصبه وجهان[86]:

الأول: أنّه حال من الهاء والميم في (لنحضرنهم)، إن جعلنا: (جثياً) جمع جاثٍ، أي: باركين على ركبهم.

يقول الزمخشري: ((فإن قلت: ما معنى: إحضارهم جثياً؟ قلت: أما إذا فُسِّرَ الإنسان بالخصوص[87]، فالمعنى: أنهم يقبلون من المحشر إلى شاطئ جهنم عتلاً على حالهم التي كانوا عليها في الموقف، جثاة على ركبهم، غير مشاة على أقدامهم؛ وذلك أنّ أهل الموقف وصفوا بالجثو، قال الله تعالى: (وترى كلّ أمة جاثية) (الجاثية 28)، على العادة المعهودة في مواقف المقاولات والمناقلات، من تجاثي أهلها على الركب؛ لما في ذلك من الاستيفاز والقلق، وإطلاق الحبا وخلاف الطمأنينة، أو لما يدهمهم من شدة الأمر التي لا يطيقون معها القيام على أرجلهم، فيحبون على ركبهم حبواً.

وإن فُسّرَ بالعموم، فالمعنى: أنهم يتجاثون عند موافاة شاطئ جهنم، على أن (جثياً) حال مقدرة، كما كانوا في الموقف جاثين))[88].

الثاني: ينصب على المصدر إن جعلنا (جثياً) مصدراً، ولم نجعله جمعاً، والمعنى: لنحضرهم حول جهنم، فيجثون جثياً.

قال ابن عطية: ((وأخبر الله تعالى أنه يحضر هؤلاء المنكرين للبعث مع الشياطين فيجثون حول جهنم، وهي قعدة الخائف الذليل على ركبتيه، كالأسير ونحوه.

وقال قتادة: (جثياً) معناه: على ركبهم. وقال ابن زيد: الجثيّ شر الجلوس))[89].

إن وجه الحالية في نصب (جثيًّا) يوحي بتفاصيل دقيقة عن هيئة إحضار الملائكة للكافرين، فهو إحضار سريع على حالة الموقف التي كانوا عليها في المحشر، لم يمهلهم حتى يقفوا، مع ما في ذلك من السحب والعتل وما يصحبهما من الإهانة المناسبة لمقام الكافرين. وكل هذه التفاصيل ستغيب إذا حمل النصب على المصدرية، كما يشهد له من حيث الصناعة النحوية جعل الكلام جملة واحدة، ((ومتى أمكن أنْ يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة))[90].

ثم إنّ حمله على النصب على المصدرية فيه إضافة إلى ما تقدم حذف عامل المصدر، ولا حذف إلا بدليل[91].

الثالث: ما يحتمل المفعول به، والمفعول لأجله[92]:

ومنه قوله تعالى: ((هل أتبعك على أن تعلمنِ ممّا عُلِّمت رشداً)) (الكهف: 66):

هل يقصد من هذه الآية أنه يسأله أنْ يتبّعه ليتعلّم منه علماً نافعاً فيه رشد؟ أو أنه سيتبعه؛ لأجل أن يرشد؟

إنّ هذين المعنيين يكمنان في أوجه نصب (رشداً):

فقوله تعالى: (رشداً) في نصبه وجهان[93]:

الأول: أنه مفعول به ثان لـ(تعلّمني)، والمعنى: أن تعلمني ممّا علمك الله شيئاً، أسترشد به في أمري، من علم نافع وعمل صالح[94]، قال الآلوسي: ((ونصبه في الأصل على أنه صفة للمفعول الثاني لتعلمني، ووصف به للمبالغة لكن أقيم مقامه بعد حذفه))[95].

وقد اقتصر كثيرٌ من المفسرين والمعربين على هذا الوجه تفسيراً أو تصريحاً، ولم يذكروا غيره[96].

قال الزمخشري: ((رشداً: قرئ بفتحتين، وبضمة وسكون، أي: علماً ذا رشد، أرشد به في ديني))[97]. وكأنّ مستند أصحاب هذا المذهب من حيث أدلة الصناعة النحوية أنّ ما قَرُب من العوامل أولى بالعمل لقربه، وهذا جارٍ على أصول مذهب أهل البصرة القائلين بأولويّة عمل العامل القريب في باب التنازع[98].

وقال ابن الأنباري: ((و(رشداً): منصوب؛ لأنه المفعول الثاني لـ(تعلمني)))[99].

الثاني: أنه مفعول لأجله، متعلق بقوله: (هل أتبعك)، أي: هل أتبعك للرشد؟ أي: لطلب الرشد[100].قال الآلوسي: ويجوز ((أن يكون (رشداً) مفعولاً له لأتبعك، أي: هل أتبعك لأجل إصابة الخير))[101]. وكأنّ مستند أصحاب هذا الوجه من حيث أدلة الصناعة النحوية أنّ ما تقدم من العوامل أولى بالعمل لتقدّمه، وهذا جارٍ على أصول مذهب أهل الكوفة القائلين بأولويّة عمل العامل المتقدم في باب التنازع[102].

أقول: إن معنى المفعول لأجله الذي يوحي به الوجه الثاني من وجهي النصب في (رشدا) لا يتناسب مع حال الأنبياء؛ فهم على رشد وهداية دائمة من الله، ثم إن القصة بكل تفاصيلها وأحداثها إنّما وقعت لما نَسَبَ موسى العلمَ إلى نفسه[103].

ثم إنّ كون (رشداً) معمولاً لتعلمني ويشهد له من حيث أدلة صناعة الإعراب

الرابع: ما يحتمل المفعول به، والمصدر[104]:

ومنه قوله تعالى: ((قال يا قوم ألم يعدكم ربكم وعداً حسناً)) (طه: 86):

هل الوعد الحسن جاء مؤكداً ومبيناً للنوع في هذه الآية فحسب، فيكون المفعول الثاني محذوفاً ليعمّ كلّ وعد حسن، أو أنّ الوعد هو أمر معين مقصود، مثل إعطائهم التوراة، أو الوصول إلى جانب الطور الأيمن، وما بعد ذلك من الفتوح والمغفرة؟ إنما تنوعت دلالة الآية، وتوسّع فيها المعنى، واختلف في تأويلها المفسرون لاختلافهم في تفسير الوعد ووجه نصبه.

فقوله تعالى: (وعداً) في نصبه وجهان[105]:

الأول: أن يكون مفعولاً ثانياً لـ(يعدكم)، فيكون الوعد بمعنى الموعود، كما جاء الخلق بمعنى المخلوق، على تقدير حذف مضاف، أي: ألم يعدكم ربكم تمامَ وعدٍ حسن.

قال ابن عطية: ((والوعد الحسن: هو ما وعدهم من الوصول إلى جانب الطور الأيمن، وما بعد ذلك من الفتوح في الأرض، والمغفرة لمن تاب وآمن، وغير ذلك ممّا وعد الله به أهل طاعته))[106].

وقال الزمخشري: ((وعدهم الله، سبحانه، أن يعطيهم التوراة التي فيها هدى ونور، ولا وعد أحسن من ذاك وأجمل))[107].

الثاني: أن يكون منصوباً على المصدر المؤكد المبين للنوع.

قال السمين الحلبي: ((قوله: (وعداً حسناً) يجوز أن يكون مصدراً مؤكداً، والمفعول الثاني محذوف تقديره: يعدكم بالكتاب والهداية، أو يترك المفعول الثاني ليعم))[108].

أقول: قد يكون الحذف أبلغ من الذكر في بعض

المواضع، فقد يكون في الذكر تقييدٌ بما ذكر، بينما يكون في الحذف اتساع وإطلاق لذهن السامع أن يتصور فيه ما يتصور، وأرى أن هذا الموضع ممّا يزيده حسناً وسعة في المعنى أن يكون المفعول الثاني لـ(يعدكم) محذوفاً ليعمّ كل موعود حسن، وفيه إضافة إلى هذا الحسن إبقاء اللفظ على ظاهره من الدلالة على المصدرية دون تأويله بالمفعولية، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن[109].

المفردات التي تحتمل ثلاثة أوجه:

وهي على أنواع[110]:

الأول: ما يحتمل الخبر، والنعت، والحال[111]:

ومنه قوله تعالى: ((فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين)) (البقرة: 65):

قبل أن نفصل القول في المعنى المحتمل من الآية نود الإشارة إلى أنّ لفظ (كونوا) في الآية هو أمر التكوين، كقوله تعالى لكل شيء: كن فيكون، ولم يؤمروا في المصير إلى المسخ بشيء يفعلونه، ولا لهم فيه كسب. وكونهم خاسئين، معناه: مبعدين أذلاّء صاغرين، كما يقال للكلب، وللمطرود: اخسأ[112].

أما المعنى العامّ المتحصل من الآية فقد تنوع بحسب تنوع أوجه النصب في لفظة (خاسئين). فقد يكون المعنى في هذه الآية: أن هؤلاء المعتدين سيكونون قردة، وسيكونون خاسئين. أو قد يكون المعنى: أنهم سيكونون القردة الخاسئين. أو قد يكون المعنى: أن هؤلاء المعتدين سيكونون قردة حال كونهم خاسئين؟ كلّ هذه المعاني الدقيقة انتظمتها الأوجه النحوية لكلمة (خاسئين)!

فقوله تعالى: (خاسئين) يحتمل نصبها ثلاثة أوجه[113]:

الأول: أن يكون خبراً بعد خبر، أي: خبراً ثانياً لكان.

قال الزمخشري: ((قردة خاسئين) خبران، أي: كونوا جامعين بين القرديّة، والخسوء، وهو الصغار والطرد))[114].

الثاني: أن يكون نعتاً لـ(قردةً). قال السمين الحلبي: ((الثاني، من أوجه النصب، أن يكون (خاسئين) نعتاً لقردة، قاله أبو البقاء. وفيه نظر من حيث أن القردة غير عقلاء، وهذا جمع العقلاء. فإن قيل: المخاطبون عقلاء. فالجواب: أن ذلك لا يفيد؛ لأن التقدير عندكم حينئذٍ: كونوا مثل قردة من صفتهم الخسوء، ولا تعلق للمخاطبين بذلك إلا أنه يمكن أن يقال: إنهم مشبّهون بالعقلاء، كقوله: (لي ساجدين)، (وأتينا طائعين))) [115].

وقال الآلوسي: ((يجوز أن يكون صفة لـ(قردة)، والمراد وصفهم بالصغار عند الله دفعاً لتوهم أن يجعل مسخهم وتعجيل عذابهم في الدنيا لدفع ذنوبهم ورفع درجاتهم))[116].

الثالث: أن يكون حالاً من الاسم المضمر في كان، وهو (واو الجماعة) العائد على المعتدين في السبت.

وعند السمين الحلبي ((أن الأجود أن يكون حالاً من الضمير المستكنّ في (قردة)؛ لأنه في معنى المشتق، أي: كونوا ممسوخين في هذه الحالة))[117]، وجعل ذلك وجهاً رابعاً في نصب (خاسئين).

أقول: إن الوجه الثاني من أوجه النصب محوج

للتأويل للتفاوت بين الموصوف وصفته، فغيره أولى منه، والوجه الثالث يقتضي تقييد المعنى وقلبه، أما تقييد المعنى فهو كون المسخ في حال الخسوء، أي الإبعاد، وأما قلبه فإن ظاهر الآية يجعل المسخ أولاً ثم الخسوء أي الإبعاد ثانياً حسب ترتيب مفرداتها، وإعرابه حالاً يقتضي تقدم الإبعاد قبل المسخ.

فسلم لنا في الوجه الأول سعة المعنى، وموافقته للظاهر، واستغناءه عن التأويل.

الثاني: ما يحتمل المصدر، والمفعول به، والظرف:

ومنه قوله تعالى: ((وبصدّهم عن سبيل الله كثيراً)) (النساء: 160):

لفظ (الكثير) كثّر المعاني المستنبطة من هذه الآية! فهل يقصد بهذه الآية أنهم صدّوا عن سبيل الله صدوداً كثيراً؟ أو أنّ زمن الصدود عن سبيل الله عندهم قد طال وكَثُرَ؟ أو أنهم صدّوا كثيراً من الناس عن سبيل الله؟

هذه المعاني إنّما احتملتها الآية، وذكرها أهل العلم في كتب التفسير والمعاني بسبب أوجه نصب (كثيراً)؟

ففي نصبها ثلاثة أوجه[118]:

الأول: أن يراد بـ(كثيراً) المصدر، أي: صدّاً كثيراً، فينصب على أنه وصف لمصدر محذوف.

الثاني: أن يراد بـ(كثيراً) الخلق الكثير، فينصب على أنه مفعول به.

قال أبو حيان النحوي في تفسير قوله تعالى: (وبصدهم عن سبيل الله كثيراً): ((أي ناساً كثيراً، فيكون كثيراً مفعولاً بالمصدر)) [119].

وقال ابن عطية: ((ويحتمل أن يريد صدّهم غيرهم، وإلى هذا ذهب الطبري، وقال: هو جحدهم أمر محمد صلى الله عليه وسلم، فإنهم صدّوا بذلك جمعاً عظيماً من الناس عن سبيل الله)) [120].

والوجهان المتقدمان هما الاحتمالان المرجحان عند كثيرٍ من الأئمة؛ لذا كان الاقتصار عليهما عند أكثرهم تصريحاً، وتفسيراً.

قال الزمخشري: (((وبصدهم عن سبيل الله كثيراً) ناساً كثيراً، أو صدّا كثيراً)) [121].
وقال المنتجب الهمداني: (((كثيراً): نعت لمصدر محذوف، أي: صدوداً كثيراً، أو ناساً كثيراً)) [122].

وقال ابن كثير جامعاً بين المعنيين: (((فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيباتهم أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً) أي: صدّوا الناس، وصدّوا أنفسهم عن اتباع الحق. وهذه سجيّة لهم متصفون بها من قديم الدهر وحديثه)) [123].

الثالث: أن يراد بـ(كثيراً) الوقت، أي: وقتاً كثيراً، فينصب على أنه وصف لظرف زمان محذوف.

يقول الدكتور فاضل السامرائي عن أوجه نصب (كثيراً): ((فجمعت الآية ثلاثة معانٍ في آن واحد، وهي كلّها مرادة، وهو توسّع في المعنى كثير)) [124].

أقول: إن سياق الآية السابقة واللاحقة ليرجح الوجه الأول من أوجه النصب في هذه اللفظة، فالآية مسوقة لبيان صفاتهم الذاتية، فالظلم أولاً، ثم الصد ثانياً، ثم أخذهم الربا، ثم أكلهم أموال الناس، فإعرابه مصدراً مؤكداً أبلغ في تأكيد هذه الصفة، ثم إن الصدود الكثير يقتضي ضمناً ما دلّ

عليه الوجهان الآخران، ثم إن هذا الوجه سالم من تقدير المحذوف الملازم للوجهين الآخرين؛ وما لا يفتقر إلى تقدير أولى ممّا يفتقر إليه[125].

المفردات التي تحتمل أكثر من ثلاثة أوجه:

وصلت توجيهات بعض المنصوبات إلى اثني عشر وجهاً[126]، وسرد الأمثلة على كل نوع ممّا يطول؛ لذا سأكتفي بذكر مثال واحد، يحسُّ المرء فيه أثراً واضحاً للتوجيه النحوي في اختلاف المعنى[127]:

ما يحتمل خمسة أوجه:

ومنه قوله تعالى: ((فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا إنا كنا مرسلين رحمة من ربك)) (الدخان: 4-6):

موضع الشاهد من آيتنا السابقة هو لفظ (رحمة)، وفي نصبها خمسة أوجه[128]، وقد تنوعت دلالتها بتنوع وجوهها.

الوجه الأول: أن تكون منصوبة لأنها مفعول له، وعليه اقتصر بعض الأئمة[129]، أي: للرحمة، فهو تعليل للإنزال، أو للإنذار، أو للفرق، أو للأمر، أو للإرسال، ومفعول(مرسلين) محذوف[130].

قال الفراء: ((قوله: (رحمة من ربك)، يفرق ذلك رحمة من ربك))[131]، وقال الزمخشري: ((و(رحمة من ربك) مفعولاً له، على معنى: إنّا أنزلنا القرآن؛ لأن من شأننا إرسال الرسل بالكتب إلى عبادنا لأجل الرحمة عليهم، وأن يكون تعليلاً ليفرق))[132].

وقال أيضاً: ((وقرأ الحسن (رحمةٌ) على: تلك هي رحمةٌ، وهي تنصرُ انتصابها بأنها مفعول له))[133].

الوجه الثاني: أن تكون منصوبة؛ لأنها مفعول به لـ(مرسلين)، والمعنى على هذا: أن الرحمة هي النبي صلى الله عليه وسلم، كما قال تعالى: ((وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)) (الأنبياء 107).

قال الفراء: ((ويجوز أن تنصب (الرحمة) بوقوع (مرسلين) عليها، تجعل الرحمة هي النبي صلى الله عليه))[134].

الوجه الثالث: أن تكون منصوبة على البدل من (أمراً) المنصوبة في الآية السابقة، وهذه الكلمة قد توسع الخلاف في وجه نصبها، وتبعا لوجه نصبها ستكون (رحمة) تابعة لها، وتكثر الأوجه فيها حينئذ[135].

الوجه الرابع: أن تكون منصوبة على المصدر، والعامل فيه إمّا أن يكون الوصف المذكور (مرسلين)، فيكون مصدراً من غير لفظ فعله؛ والذي سهّله أن الإرسال رحمة، فكأنه قيل: إنا كنا راحمين رحمة، أو يكون العامل فعلاً محذوفاً يدل عليه لفظ الرحمة، أي: رحمنا رحمة[136].

الوجه الخامس: أن تكون منصوبة على الحال، وهو قول أبي الحسن الأخفش، وعليه اقتصر في معانيه، وعنده أنه حال من الفاعل في (أنزلنا)، ((وانتصابه على (إنا أنزلناه) أمراً، ورحمة في الحال))[137]، وفسر هذا القول مكي في الهداية فقال: ((وانتصب (أمراً) على أنه مصدر في موضع الحال عند الأخفش، أي: إنا أنزلناه آمرين أمراً، وراحمين رحمةً))[138].

وعند غيره أنه حال من المفعول المنوي في (مرسلين)، ((أي: (إنا كنّا مرسلين) جبريل أو

محمداً صلى الله عليه وسلم رحيمين أو ذوي رحمة للخلق))[139].

إن الوقف على (مرسلين) كونها رأس آية يرجّح عدم تعلق (رحمة) به، إضافة إلى احتياجه لتأويل معنى الرحمة وتضييق معناها، وإبقاء اللفظ على ظاهره مع إمكانه أولى من صرفه عنه[140]، ويؤيده قراءة زيد بن علي والحسن برفع (رحمة)[141]، وبذا يضعف كما أرى الوجه الثاني.

أما إعرابه بدلاً من (أمراً) فيضعفه اختلاف معنى اللفظتين وإرادتهما معاً، فلا أرى ترابطاً معنوياً بين اللفظتين يوجب البدلية بينهما، كما أن البدل في عرف النحاة هو المقصود بالحكم، وأرى أن كلا اللفظتين مقصودة بالحكم.

ويضعف وجه إعرابه مصدراً احتياجه إما إلى التأويل أو التقدير، والأصل عدمهما كما أشرت إلى ذلك في أكثر من موضع،

أما وجه الحال فهو محوج إلى التأويل، وليس تحته كبير معنى. فسلم لنا من الوجوه الوجه الأول الذي فيه إبقاء اللفظ على ظاهرة من جهة، وسعة معناه من جهة أخرى، إذ التعليل صالح للإنزال، والإنذار، والفرق، والأمر، والإرسال.

الخاتمة:

وبعد تقلبنا بين كل هاتيك الوجوه آن لنا أن نوجز أهم النتائج التي أسفر عنها هذا البحث، وهي:

1- من يقرأ في كتب التفسير، وإعراب القرآن يستوقفه التوسع في تفسير الألفاظ، والتزيد في معنى التركيب، كلّ ذلك يكون منهم مع علمهم أنهم يتعاملون مع ألفاظ القرآن الكريم، وهم من أحرص الناس على اقتفاء الأثر في تفسيره، وأوقف الناس عن الابتداع في كتاب الله، والقول فيه بغير علم ! إنّ الذي حملهم على هذا التوسع هو الحرص على استيفاء كلّ المعاني المحتملة للفظ والتركيب؛ إذ قد يكون المعنى في أحدها، فالقرآن نزل بلغة العرب، وهو جار على أساليبها وطرق بيانها، وألفاظ العربية وتراكيبها قد تحتمل أكثر من دلالة مع كون اللفظ واحداً.

2- إن تعدد المعنى الذي يحتمله التركيب هو السبب الرئيس في تعدّد الإعراب، وتعدّد الأوجه النحويّة للإعراب الواحد؛ إذ الإعراب يبين المعنى، وهو الذي يميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين.

إن الاحتمالية التي تطرأ على دلالة الجملة هي نوع من التوسّع في المعنى، وهي من الأسباب الرئيسة في اختلاف العلماء والمفسرين في تفسير الآيات واستنباط الأحكام الشرعية منها.

3- إنّ الكلمة ذاتها في تركيبها المعيّن قد تحتمل أكثر من إعراب، فقد تكون مرفوعة، ولها وجهها ومعناها، وقد تكون منصوبة ولها وجهها ومعناها، وقد تكون مخفوضة ولها وجهها ومعناها، والذي سهّل هذا التنوع في الإعراب في المفردة الواحدة هو عدم ظهور العلامة الإعرابية على آخرها لأسباب متنوعة كالبناء واعتلال الآخر.

4- فالكلمة تكون مرفوعة، وتتنوع أسباب رفعها، وكذا إذا كانت منصوبة أو مخفوضة، وتنوع التوجيه النحوي يحمل في طياته أيضاً توسّعاً في المعنى، والأمثلة المتكاثرة للمفردات التي تحتمل أكثر

من توجيه في التركيب الواحد، وتؤثر في الدلالة العامة، تكاد تنحصر في الكلمات المنصوبة؛ وربّما سبب ذلك يعود لكثرة المنصوبات النحوية من جهة، وتقارب معانيها من جهة ثانية.

وأما أهم التوصيات فهي:

1- على طلبة اللغة العربية أن يتبينوا منزلة العربية من معرفة أثرها في كتب التفسير وإعراب القرآن، فهي تمثل نماذج عملية لحياة اللغة العربية وأثرها في المجتمع بما تقدمه من تفسير لآيات الأحكام والعقائد، وفيها ردّ على القائلين بجمود الدراسات النحوية وتقادم عهدها، فعليهم أن يتوجهوا لهذه المصنفات، وأن يجردوا مباحث العربية منها وأن يعرضوها مع بيان أثرها بطريقة سهلة للقارئ.

2- على من يتصدى لتعليم العربية أن يربط علم الإعراب بالمعاني، وأن يتخذ من الآيات القرآنية وجهود المفسرين في بيان معانيها نموذجاً لهذا الربط، فعليهم أن يكثروا من أمثلتها التطبيقية في دروسهم الأكاديمية.

الهوامش:

1. الغرناطي، محمد بن علي بن الأزرق الحميري، (ت896هـ)، روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام: تحقيق: سعيدة العلمي، طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط:1، 1999،ج:1، ص:330.
2. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت: دار البشائر، ط:1، 1424هـ، ج:1، ص:101.
3. القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج:1، ص:243.
4. الغرناطي، روضة الإعلام، ج:1، ص:312.
5. عبده، عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب، طرابلس: منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ط:1، 1391هـ=1982م، ج:2، ص:867.
6. عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، القاهرة: دار الشروق، ط:1، 1420هـ=2000م، ص: 177.
7. ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، المغرب: دار الثقافة، 1994، ص: 18.
8. ابن جني، عثمان بن جني، (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: دار الكتاب العربي، ج: 3، ص: 255.
9. ابن جني، الخصائص: 384/1، ولمزيد من التفصيل والأمثلة الموضحة، ينظر بحثي الموسوم (المعنى وأثره في التوجيه النحوي) المنشور في مجلة تبيان للدراسات القرآنية العدد (22)، 1437هـ، ص: 101.
10. ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز: 55، ومحمد حماسة، النحو والدلالة: 13.
11. ابن الشجري، هبة الله بن علي، (ت542هـ) أمالي ابن الشجري، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج:1، ص:423. وينظر: السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية والمعنى، بيروت: دار ابن حزم، ط:1421،1هـ، ص:83.
12. السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص:12.
13. الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط:5، 1424هـ، ص:288.
14. السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص:163.
15. ابن جني، الخصائص، ج:2، ص:488 .
16. العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، الرياض: دار الصميعي، ط:1، 1428هـ، ص:271.
17. ينظر: السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 12-22.

18. عبد الكريم شديد محمد، المشترك اللفظي في اللغة العربية، ديوان الوقف السني، بغداد: مركز البحوث والدراسات، 1428هـ، ص: 225.

19. ينظر: البطليوسي، أبو محمد بن عبد الله، (ت521هـ)، التنبيه على الأسباب التي أوجب الاختلاف بين المسلمين، تحقيق: أحمد حسن كحيل، وحمزة عبد الله النشرتي، دار الاعتصام، ط:1، ص: 13، والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط:1427،1هـ، ج:4 ، ص:37، وعبد الكريم شديد، المشترك اللفظي في اللغة العربية، ص: 224، والفنيسان، سعود بن عبد الله، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، الرياض: دار إشبيليا، ط:1، 1418هـ، ص: 100.

20. ينظر: طويلة، عبد الوهاب عبد السلام، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، دار السلام، ط: 2، 2000م، ص: 176.

21. ينظر: أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، الأندلسي، (ت745هـ)، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية، ط:1413،1هـ، ج:7، ص:267، والزمخشري، محمود بن عمر، (ت538هـ)، الكشاف، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الرياض: مكتبة العبيكان، ط:1، 1418هـ، ج:5، ص:113، والسامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 83.

22. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج:1، ص:135.

23. ينظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (ت384هـ)، معاني الحروف، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم الشا حسونة الدمشقي، بيروت: المكتبة العصرية، ط:1، 1426هـ، ص: 59، عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة: دار الحديث، ق1، ص:ج3 ، ص:3 وما بعدها، والحوري، عبد الإله حوري، أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام (أطروحة ماجستير)، إشراف الأستاذ الدكتور، أحمد يوسف سليمان، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، ص: 310.

24. ينظر: الرماني، معاني الحروف، ص: 49، وينظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق1، ج:1،ص:613 وما بعدها.

25. ينظر: الرماني، معاني الحروف، ص: 54، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق1، ج:2،ص: 529، و570.

26. ينظر: الرماني، معاني الحروف، ص: 36، وأثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص: 194.

27. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:4، ص:462، وينظر: طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص: 124.

28. الزمخشري، الكشاف، ج:6، ص:268، وينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج:8، ص: 377.

29. ينظر: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت756 هـ) ، الدر المصون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط:1407،1هـ، ج:3، ص: 63، والسامرائي، فاضل صالح، معاني الأبنية، الكويت: جامعة الكويت، ط:1، 1401هـ، ص: 34، 41.

30. ينظر: السامرائي، معاني الأبنية، ص: 27، 60، 94 ، 117، والسامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 14.

31. رفيدة، إبراهيم عبد الله: الحذف في الأساليب العربية، طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط:1، 2002م، ص: 39.

32. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 146.

33. ينظر: السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 180.

34. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت180هـ) ، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: عالم الكتب، ج:1، ص:255.

35. ينظر: ابن عادل، عمر بن علي، (ت بعد 880هـ) ، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ=1998م، ج:7، ص:48.

36. ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن عطية، (ت541هـ) ، المحرر الوجيز، تحقيق: الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني، قطر: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط:2، 1428هـ، ج:3، ص:33، وينظر: الزمخشري، الكشاف، ج:2، ص:155.

37. الكوفي، أبو جعفر محمد بن سعدان، (ت231هـ) ، الوقف والابتداء، تحقيق: الأستاذ أبو بشر محمد خليل الزروق، دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط:1، 1423هـ، ص: 76.

38. ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:1، ص: 292، وأبو حيان، البحر المحيط، ج:1، ص: 176، والزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، ط:1، 1425هـ، ج:2، ص:125، والسامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 21.

39. ينظر: الزركشي، البرهان، ج:1، ص:243، والسامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 21.

40. أبو حيان، البحر المحيط، ج:3، ص: 473.

41. تمام حسان، الأصول، ص:42، وينظر: ص 125.

42. المرجع نفسه، ص: 120، وينظر: ص 201.

43. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج:1، ص:159، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:3، ص: 60.

44. أبو حيان، البحر المحيط، ج:2، ص:6.

45. لمزيد من الأمثلة ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج:1، ص:113، 122، 432، و2، ص:378، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج:4، ص: 100.

46. ينظر: الآلوسي، شهاب الدين محمود، (ت1270هـ)، روح المعاني، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج:29، ص: 14.

47. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:21، ص: 122 .

48. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج:2، ص:284، والزمخشري، الكشاف، ج:6، ص:174، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج:10، ص:386.

49. المجاشعي، أبو الحسن على بن فضال، (ت479هـ)، النكت في القرآن، تحقيق: إبراهيم الحاج علي، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ط:1، 1427هـ، ج:2، ص:656. ولله درّ الأئمة ما أشد تتبعهم لشبهات أهل الزيغ وسدهم لهذه الشبهات، ومنها هذا الموضع الإعرابيّ، فقد نسب مكيّ القيسيّ هذا الرأي لبعض أهل الزيغ فقال: ((وقد قال بعض أهل الزيغ: إن (مَنْ) في موضع نصب اسم للمسرّين والمجاهرين؛ ليخرج الكلام عن عمومه، ويدفع عموم الخلق عن الله جلّ ذكره)). مشكل إعراب القرآن، ج:2، ص: 284.

50. أبو حيان النحوي، البحر المحيط، ج:8، ص:300، وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج:10، ص:386.

51. ينظر: الصبان، حاشية الصبان على الأشموني، ج:2، ص:48.

52. ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة: عالم الكتب، 1420هـ=2000م، ص: 197.

53. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج:1، ص:402، والمجاشعي، النكت في القرآن، ج:1، ص:289، والمنتجب الهمداني، حسين بن أبي العز، (ت643هـ)، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: فهمي حسن النمر، ود. فؤاد على مخيمر، الدوحة: دار الثقافة، ط:1، 1411هـ، ج:2، ص:631.

54. الطبري، محمد بن جرير، (ت310هـ)، جامع البيان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات بدار هجر، ط:1، 1422هـ، ج:12، ص: 417.

55. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:11، ص: 125. والحقّ أنه اختيار محمد بن جرير الطبري، وقد نسبه إليه النحاس في معانيه. ينظر: النحاس، أحمد بن محمد، (338هـ)، معاني القرآن الكريم، تحقيق: الشيخ

محمد علي الصابوني، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط:1، 1408هـ، ج:3، ص: 353، والطبري، جامع البيان، ج:12، ص: 418.

56. ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج3، 202.

57. ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج:2، ص:14، والطبري، جامع البيان، ج:12، ص: 414، وأبو محمد القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج:1، ص:397، والمنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج:2، ص:626، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج:6، ص:324.

58. المنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج:2، ص:626.

59. أبو حيان، البحر المحيط، ج:5، ص: 225.

60. المنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج:2، ص:626.

61. السمين الحلبي، الدر المصون، ج:6، ص:325.

62. القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج:1، ص:398.

63. ينظر: تمام حسان، الأصول، 120.

64. لمزيد من الأمثلة ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج:1، ص:123، 353، 370، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج:3، ص: 69، و4، ص: 123، 228، 305، و6، ص: 45، 144.

65. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج:1، ص:145، وأبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد،(ت577هـ)،البيان في غريب إعراب، القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ، ج:1، ص:114، والمنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج:1، ص:348 ، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 2، ص:272، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 1.495، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 2، ص:30.

66. المنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج: 1، 349.

67. جامع العلوم النحوي، كشف المعضلات، ج: 1، ص:83.

68. ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج: 2، ص: 57، والقيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 430، و2، ص: 115، والزمخشري، الكشاف، ج: 3، ص:332، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج: 2، ص: 47، و254، والمنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج: 3، ص:110، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 12، ص: 6، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 7، ص:10.

69. ابن عطية، المحرر الوجيز، ج: 5، ص:169.

70. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، (ت774هـ)، تفسير القرآن العظيم، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط:3، 1428هـ، ج: 2، ص: 1214.

71. الزجاج، إبراهيم بن السريّ، (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ج 3، ص: 136.

72. أبو حيان، البحر المحيط، ج 5، ص: 353.

73. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج: 5، ص: 353، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، ص: 1214، والآلوسي، روح المعاني، ج: 13، ص: 87.

74. وذلك لعود الضمير في (ترونها) على القريب، وهو العمد، يعضده في ذلك قراءة (ترونه).

75. الشعراوي، محمد متولي، تفسير الشعراوي، القاهر: مطابع أخبار اليوم التجارية، 1991م، ج:12، ص:7159

76. ينظر: تندرج تحت هذا العنوان أمثلة كثيرة سأذكر منها أربعة أمثلة مع الإحالة على ما يماثلها في الحاشية، ولمن أراد المزيد أذكر العناوين الآتية مع الإحالة على مظانها :

أولا: ما يحتمل الحال والمفعول لأجله. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 288، و119/2، 266، والمنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج: 2. ص: 314، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 5، ص: 344.

ثانيا: ما يحتمل الحال، وخبر كان. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 144.

ثالثا: ما يحتمل النعت، والبدل. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 110.

رابعا:ما يحتمل المصدر، والمفعول به: ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف،(ت761هـ)،. مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية، 1987م، ج:2،ص: 561.

77. ينظر أمثلة مشابهة في : القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 250.

78. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 6/2. والمنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج: 384/3، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 7، ص: 573.

79. ابن عطية، المحرر الوجيز، ج: 12/6، وينظر: الفراء، معاني القرآن، ج: 163/2، والنحاس، معاني القرآن الكريم، ج: 314/4، والزمخشري، الكشاف، ج: 4، ص: 9.

80. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج: 3، ص: 1445.

81. ابن عطية، المحرر الوجيز، ج: 6، ص: 12.

82. أبو حيان، البحر المحيط،ج:6، ص:167، وينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج:3، ص: 1445.

83. الطبري، جامع البيان، ج18، ص: 151.

84. تمام حسان، الأصول: 194.

85. ينظر أمثلة مشابهة في : القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 293، 330، و13/2، 298، وابن هشام، مغني اللبيب، ج: 2، ص: 561.

86. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 12/2، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج: 2، ص:130، والمنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج:3، ص:410، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج:7، ص: 620.

87. أي إذا فسر الضمير العائد على المحضرين بالخصوص أي بأنهم الكفرة، وتفسيره بالعموم أن يقصد به جميع الخلق مؤمنهم وكافرهم.

88. الزمخشري، الكشاف، ج: 3، ص: 42، وينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج: 195/6.

89. ابن عطية، المحرر الوجيز، ج: 6، ص: 54.

90. تمام حسان، الأصول: 194.

91. ينظر: تمام حسان، الأصول، ص: 132.

92. ينظر أمثلة مشابهة في: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 215، 469.

93. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 477، والمنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج: 3، ص: 357.

94. ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج: 3، ص: 1427.

95. الآلوسي، روح المعاني، ج: 331/15.

96. ينظر: الطبري، جامع البيان، ج: 333/15، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج: 301/3، والنحاس، معاني القرآن الكريم، ج: 267/4، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 326/13، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 525/7.

97. الزمخشري، الكشاف، ج: 3، ص: 598.

98. ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 82، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين: 254.

99. الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج: 2، ص: 113، وينظر: جامع العلوم النحوي، كشف المشكلات، ج: 2، ص: 770، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 7، ص: 525.

100. ينظر: المنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج: 3، ص: 357.

101. الآلوسي، روح المعاني، ج: 15،ص:331.

102. ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 80، ولعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين: 256.

103. ينظر: الطبري، جامع البيان، ج:18، ص: 70.

104. ينظر: أمثلة مشابهة : القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 476، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج: 2، ص: 82.

105. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 2، ص: 26، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج:2، ص: 152، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 6، ص:249، والمنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج:3، ص: 455، والآلوسي، روح المعاني، ج: 245/16.

106. ابن عطية، المحرر الوجيز، ج: 6، ص: 121.

107. الزمخشري، الكشاف، ج: 4، ص: 103.

108. السمين الحلبي، الدر المصون، ج: 8، ص: 89.

109. تمام حسان، الأصول، ص: 148، 197.

110. سأكتفي منها بمثالين، ولمن أراد المزيد فلينظر في المواضع الآتية :

الأول: ما يحتمل المصدر، والمفعول به، والمفعول له. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن،ج:2، ص:212.

الثاني: ما يحتمل البدل، والإغراء والتمييز. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 151.

الثالث: ما يحتمل الحال، والمفعول له، والمصدر. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 178، 2 ، ص:119، وابن هشام، مغني اللبيب، ج: 2، ص: 561.

الرابع: ما يحتمل المفعول به، والمصدر، وإضمار فعل. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج:1، ص: 378.

الخامس: ما يحتمل المصدر، والظرف، والحال. ينظر : ابن هشام، مغني اللبيب، ج: 2، ص: 561.

111. ينظر أمثلة ممّاثلة في : القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 248.

112. ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج: 1، ص: 243.

113. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 1، ص: 137، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج: 1، ص: 243، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج: 1، ص: 90، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 409/1.

114. الزمخشري، الكشاف، ج: 1، ص: 278.

115. السمين الحلبي، الدر المصون، ج: 1، ص: 414.

116. الآلوسي، روح المعاني، ج: 283/1.

117. السمين الحلبي، الدر المصون، ج: 1، ص: 415.

118. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج: 411/1، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 4، ص: 151، والآلوسي، روح المعاني، ج: 14/6، والسامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 178، والسامرائي، فاضل صالح، معاني النحو: عمان: دار الفكر، ج: 2، ص: 142.

119. أبو حيان، البحر المحيط، ج:3. ص:411.

120. ابن عطية، المحرر الوجيز، ج: 3، ص: 64، وينظر: الطبري، جامع البيان، ج: 677/7.

121.الزمخشري، الكشاف، ج: 2. ص: 178.

122. المنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج: 1، ص: 818.

123. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج: 1، ص: 655. وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 7، ص: 216.

124. السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 178. وينظر: السامرائي، معاني النحو، ج: 142/2.

125. ينظر: تمام حسان، الأصول، ص: 197.

126. ينظر: توجيه نصب (أمراً) في سورة الدخان في: السمين الحلبي، الدر المصون، ج: 9، ص: 616.

127. لمزيد من الأمثلة التي تكثر فيها الوجوه النحوية: ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 2، ص:276، 279، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 52/4، 66، 77، 178، و5، ص: 83، و129/6.

128. ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج: 2، ص: 198، والقيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت437هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية، الشارقة: طبعة كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ط:1429،1هـ، ج: 10، ص: 6723، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج: 357/2، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج: 19، ص: 103، وأبو حيان، البحر المحيط، ج: 34/8، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 9، ص: 617.

129. جامع العلوم النحوي، كشف المشكلات، ج: 3، ص: 1220.

130. ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج: 9، ص: 617.

131. الفراء، معاني القرآن، ج: 3، ص: 39.

132. الزمخشري، الكشاف، ج: 5، ص: 465.

133. الزمخشري، الكشاف، ج: 5، ص: 465، وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:19، ص:104.

134. الفراء، معاني القرآن، ج: 3، ص:39 ، وينظر: الطبري، جامع البيان، ج: 11/21.

135. ينظر: المنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج: 4، ص: 269، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 9، ص: 616.

136. ينظر: المنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج: 4، ص: 270، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج: 9، ص: 61.

137. ينظر: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (ت215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط:1، 1411هـ، ج: 2، ص: 516، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج: 424/4.

138. القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج: 10، ص: 6722.

139. المنتجب، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج: 4، ص: 270، وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج: 9، ص: 617.

140. ينظر: تمام حسان، الأصول: 193.

141. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: ج:8، ص: 34.

المصادر والمراجع:

- الآلوسي، شهاب الدين أبو الفضل محمود، (ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (ت215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1411هـ = 1990م.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد،(ت577هـ)،. البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ = 1980م.
- البطليوسي، أبو محمد بن عبد الله، (ت521هـ)، التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين، تحقيق: أحمد حسن كحيل، وحمزة عبد الله النشرتي، دار الاعتصام، ط:1، 1398هـ=1978م.
- أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم، (ت328هـ)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق:1391هـ= 1971م.
- تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة: عالم الكتب،1420هـ=2000م. واللغة العربية معناها ومبناها، المغرب: دار الثقافة، 1994.
- جامع العلوم النحوي، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي، (ت543هـ)، كشف المشكلات وإيضاح

المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط5، 1424هـ=2004م
- ابن جني: عثمان بن جني، (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: دار الكتاب العربي.
- الحوري، عبد الإله حوري، أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام (أطروحة ماجستير)، إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد يوسف سليمان، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، 1422هـ=2001م.
- أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف، (ت745هـ)، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية، ط:1، 1413هـ=1993م.
- رفيدة، إبراهيم عبد الله، الحذف في الأساليب العربية، طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط:1، 2002م.
- الرماني، علي بن عيسى، (ت384هـ)، معاني الحروف، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم الشا حسونة الدمشقي، بيروت: المكتبة العصرية، ط:1، 1426هـ=2005م.
- الزجاج، إبراهيم بن السريّ، (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط1، 1408هـ=1988م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (ت794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا: المكتبة العصرية، ط:1، 1425هـ=2004م.
- الزمخشري، محمود بن عمر، (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 1418هـ=1998م
- السامرائي، فاضل صالح: الجملة العربية والمعنى، بيروت: دار ابن حزم، ط:1، 1421هـ=2000م. ومعاني الأبنية في العربية، الكويت: جامعة الكويت، ط:1، 1401هـ=1981م. ومعاني النحو، عمان: دار الفكر، ط:3، 1429هـ=2008م.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط:1، 1407هـ=1987م.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي، (ت542هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمد أحمد الدالي، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الشعراوي، محمد متولي، تفسير الشعراوي، القاهر: مطابع أخبار اليوم التجارية،1991م.
- الطبري، محمد بن جرير، (ت310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة: بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بدار هجر، ط1، 1422هـ=2001م.
- طويلة، عبد الوهاب عبد السلام، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، دار السلام، ط: 2، 2000م.
- ابن عادل، عمر بن علي، (ت بعد 880هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ=1998م
- عبد الكريم شديد محمد، المشترك اللفظي في اللغة العربية: ديوان الوقف السني، بغداد: مركز البحوث والدراسات، 1428هـ = 2007م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، القاهرة: دار الشروق، ط:1، 1420هـ=2000م.
- عبده، عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب، طرابلس: منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ط:1، 1391هـ=1982م.
- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة: دار الحديث.
- ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن عطية، (ت541هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني، قطر: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط2، 1428هـ=2007م.
- العكبري، أبو البقاء، (ت616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ=1986م.
- العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، الرياض: دار الصميعي، ط:1، 1428هـ=2007م.
- الغرناطي، محمد بن علي بن الأزرق الحميري، (ت896هـ)، روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام، تحقيق: سعيدة العلمي، طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط:1، 1999م.
- الفراء، يحيى بن زياد، (ت207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: الأول: نجاتي والنجار، والثاني: النجار، والثالث: شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط: 3، 1983م.

- الفنيسان، سعود بن عبد الله، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، الرياض: دار إشبيليا، ط1، 1418هـ=1997م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط:1، 1427هـ=2006م.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت437هـ): مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دمشق: دار البشائر، ط:1، 1424هـ=2003م، والهداية إلى بلوغ النهاية، الشارقة: طبعة كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ط:1، 1429هـ = 2008م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، (ت774هـ)، تفسير القرآن العظيم، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط: 3، 1428هـ=2007م.
- الكوفي، أبو جعفر محمد بن سعدان، (ت231هـ)، الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: أبو بشر محمد خليل الزروق، دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط1، 1423هـ = 2002م.
- المجاشعي، أبو الحسن على بن فضال، (ت479هـ)، النكت في القرآن (نكت المعاني على آيات المثاني)، تحقيق: إبراهيم الحاج علي، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ط:1، 1427هـ=2006م.
- المنتجب الهمداني، حسين بن أبي العز، (ت643هـ)، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: فهمي حسن النمر، وفؤاد علي مخيمر، الدوحة: دار الثقافة، ط:1، 1411هـ=1991م.
- النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد، (ت338هـ)، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط:1، 1408هـ=1988م.
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف،(ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية، 1987م.